

اليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي

Mechanisms to combat the phenomenon of tax evasion

محمد براهيم

جامعة يحي فارس المدينة (الجزائر)

bemohammed806@gmail.com

جودي نريمان*

جامعة يحي فارس المدينة (الجزائر)

joudinariman008@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي ،والتي تهدف اساسا الى حرمان الخزينة العمومية من مبالغ مالية مستحقة على اشخاص مكلفين بالضريبة بموجب نصوص قانونية بوسائل وطرق مختلفة ،مستعنيين في ذلك اما بثغرات موجودة في التشريع الضريبي ،واما نقص في كفاءة الادارة الضريبية او لنقص وعيهم بالأهمية البالغة للضريبة في النفع العام، ما ينتج عنه اثار جد وخيمة على الاقتصاد العام، لكن المشرع قد سطر اليات للوقوف في وجه هذه الظاهرة وتطبق حسب درجة فعالية كل منها، فمنها الوقائية، الرقابية، الجزائية التي تهدف الى تبسيط التشريع الضريبي وكذا عصرنه الادارة الضريبية والعمل على تحسيس المكلف بدوره الفعال في تحقيق التنمية وبالتالي خدمة المجتمع.	تاريخ الارسال: 2023/02/08 تاريخ القبول: 2023/03/12 الكلمات المفتاحية: ✓ التهرب الضريبي ✓ الغش الضريبي ✓ الادارة الجبائية
Abstract :	Article info
This study aimed to shed light on the phenomenon of tax evasion which mainly aims to deprive the public treasury of sums of money owed by persons charged with tax according to legal texts by different means and methods . using it either with loopholes exist in tax legislation either as a lack of efficiency in tax administration or because of their lack of awareness of the extreme importance of tax in the public benefit which results in very dire effects on the public economy but the legislator has written mechanisms to stand in the face of this phenomenon and they are applied according to the degree of effectiveness of each of them including preventive oversight and penzl which aims to simplify tax legislation as well as modernize tax administration and work to sensitize the taxpayer to his effective role in achieving development and thus serving the community.	Received 08/02/2023 Accepted 12/03/2023 Keywords: ✓ TAX EVASION ✓ TAX FRAUD ✓ TAX ADMINISTRATION

مقدمة:

تشكل ظاهرة الاقتصاد الخفي من الجرائم المالية والاقتصادية فلها عدة اشكالا متعددة نجد في مقدمتها ظاهرة التهرب الضريبي التي لا تزال معظم الانظمة الضريبية تعاني منها سواء في الدول المتقدمة او النامية، وهذا بالنظر الى الاثار السلبية المترتبة عنها كانهخفاض الحصيلة الضريبية والتأثير على خطط التنمية المنشودة، والتي تعتمد بشكل اساسي على الدور الهام والفعال الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة ومساهمتها في صياغة سياستها التنموية وهذا الدور لا يتحقق الا بمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال اعادة في مختلف الاليات المتخذة لمواجهتها من طرف الادارة الضريبية .

مشكلة الدراسة

اساسا على ما تقدم ونظرا لأهمية المحتوى يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

فيما تتمثل الاليات المتخذة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ؟ وما هي متطلبات وشروط النظام الضريبي الفعال؟

يمكن تقسيم المشكلة الرئيسية الى تساؤلات فرعية كما يلي:

- ✓ ما هو التهرب الضريبي؟
- ✓ ماهي اثار التهرب الضريبي؟
- ✓ ماهي الاليات المتخذة من طرف الادارة الضريبية ؟

فرضيات الدراسة

بناءا على ما تقدم وكإجابات مؤقتة لأسئلة الدراسة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ التهرب الضريبي هو عدم الامتثال للتشريع الضريبي من اجل التخلص من اداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والاشكال.
- ✓ تتمثل اثار التهرب الضريبي في اثار مالية، اقتصادية، اجتماعية.
- ✓ الاليات المتخذة من طرف الادارة الضريبية الفعالة لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي.

اهمية الدراسة

تبرز اهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- بروز ظاهرة التهرب الضريبي واحتلالها للكثير من الاهتمام في ادبيات التاريخ الاقتصادي.
- تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي من حيث التعريف بها والتعرف على اسبابها واثارها.
- كيفية تفعيل مؤشرات نظام ضريبي فعال.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- ✓ التعريف بأهم الاسباب والاثار المترتبة عن ظاهرة التهرب الضريبي.
- ✓ معرفة اثار التهرب الضريبي.
- ✓ استعراض اهم الاليات المعتمدة من طرف الادارة الضريبية لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي.

المنهج المستخدم

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الظواهر او موقف معين التي تسعى الى جمع الحقائق والبيانات مع محاولة تفسير هذه الظواهر للوصول الى اقتراحات بشأن الموقف او الظاهرة موضوع الدراسة.

عرض الدراسات السابقة

اوضحت العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التهرب الضريبي الاهمية البالغة لتطبيقها في مايلى عرض تلك الدراسات:

- 1- دراسة (MOSER AND EVANS.1995) بعنوان « THE EFFECT OF HORIZONTAL AND EXCHANGE INEQUITYNON REPORTING DECISIONS » وتقوم هذه الفرضية على ظل عدم العدالة الافقية سيقدم دافع الضريبة في اقراره الضريبي دخل اقل تو اكثر عندا يتم زيادة او تخفيض معدل الضريبة مع بقاء الخدمات العامة المقدمة للمكلفين ثابتة .
 - 2- دراسة (الخطيب 2000)، بعنوان التهرب الضريبي " تناولت هذه الدراسة الاطار النظري لموضوع التهرب الضريبي في سوريا واشكال التهرب الضريبي واسبابه وسبل مكافحته. وقد بينت الدراسة ان اسباب التهرب الضريبي هي اسباب اخلاقية وهي ضعف الوعي الضريبي .
 - 3- دراسة (المهايني، 2003) بعنوان "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ركزت هذه الدراسة على دراسة وتحليل واهمية الضريبة في تمويل عملية التنمية مع تطور وظائف الدولة .
- اعتمدت كل هذه الدراسات على تحديد المفاهيم الاولية للدراسة خاصة المتعلقة بإدارة الضرائب في اطار عمومي في حين كان تركيز دراستنا على المجال المخصص لمعرفة ما هي اليات لتفادي هذه الظاهرة واستخدمنا في دراستنا ايضا اسلوب التحليل كأداة اساسية لجمع البيانات .

2 ماهية التهرب الضريبي

1.2 تعريف التهرب الضريبي:

لم يتعرض المشرع الى تعريف التهرب الضريبي بل ترك امره للفقهاء وذلك لصعوبة حصر الاساليب المستعملة في ذلك نظرا لتطورها المتواصل ، فقد جاءت اهم التعاريف لهذه الظاهرة كالتالي:

التعريف الاول: قد عرفه "غالب محمد عرفات" بأنه التخلص الجزئي او الكلي من الضريبة ويمكن ان يتم قبل تحقق الضريبة بعدم ادائها للخزانة.

(الشوايكة، 2003)

التعريف الثاني : وعرفه الدكتور "حسن عواضة" بأنه تخلص المكلف من دفع الضريبة الواجبة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينعكس عبئها على الغير. (قطيش، 1995)

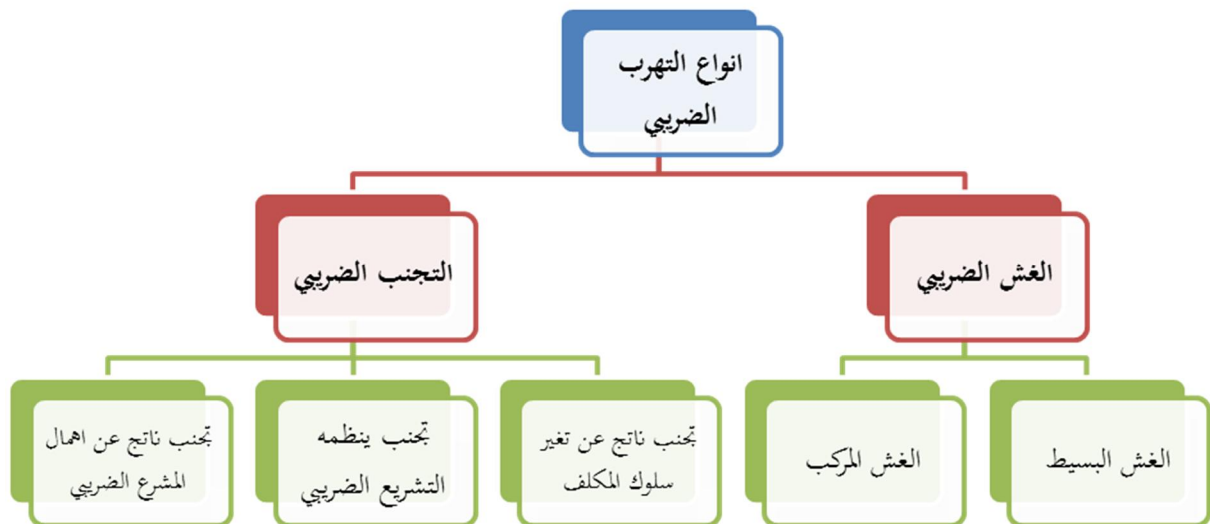
التعريف الثالث: وعرفه "محمد أبو نصار وآخرون" بأنه قيام المكلف ببعض الاعمال والافعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه. (المشاعلة، 2003)

وفي الأخير يمكن استنتاج التعريف الآتي : أن التهرب الضريبي هو تلك الاعمال أو الافعال المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة للتخلص بصفة جزئية أو كلية من الضريبة المفروضة.

2.2 انواع التهرب الضريبي:

من خلال تعريفنا للتهرب بأنه محاولة المكلف التخلص من الضريبة المفروضة عليه فتصرفه هذا يمكن أن يأخذ أحد الشكلين الموضحين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توضيح انواع التهرب الضريبي



المصدر : من اعداد الطالبة

التجنب الضريبي: وتتجلى هذه الصورة في استغلال المكلف للثغرات والنقائص الموجودة

في التشريعات الجبائية والتي لا تكاد تخلو منها وتكون في الغالب من قبل عدم احكام الصياغة أو نقص في التشريع .

وقد عرفه MARGIRESZ بأنه "محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون" (الؤمن، 2013) ويتجلى ذلك من خلال سلسلة الاعفاءات والتخفيضات الدائمة أو المؤقتة والتي تمس فروع انتاجية أو قطاعات اقتصادية،

فهو يستند الى استغلال ثغرات في التشريع الضريبي تمكن المكلف التملص من الضريبة (القادر، 2015)، ومن خلال التعريف يمكن استنباط

ثلاثة نقاط:

➤ تجنب ناتج عن تغير سلوك المكلف: يظهر ذلك في بعض السلوكات تتمثل في:

- الامتناع عن استهلاك او انتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة لتفادي دفعها.

- ترك النشاط الذي يفرض عليه ضريبة مرتفعة والانتقال الى نشاط الاقل ضريبة. (مراد، 2005)

فالمكلف هنا يقوم بالامتناع عن تصرف معين كعملية البيع او الشراء فهو يعمل على تحقيق الواقعة المنشئة لهذه العملية، فتصرفه يكون سلبيا لأنه يقوم باستخدام حق من حقوقه الدستورية والمتمثل في حرية القيام بتصرف ما من عدمه، ومن ثم لا يسال عن انتهاكه القانون.

➤ تجنب ينظمه التشريع الضريبي: في هذه الصورة المشرع نفسه الذي ينظم عملية تخلص المكلف

من التزامه بصورة جزئية او كلية، كون ان الضريبة اداة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية، كما ان التهرب المنظم ما هو الا ارضاء لبعض الفئات الاجتماعية وهو ما اكدته المادة 36 من ق.ض.م.ر.م بنصها "تعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي الارادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

اضافة الى ذلك تعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة 10 سنوات الارادات الناتجة عن الانشطة الفلاحية وانشطة تربية الحيوانات، وكذلك المادة "252 من نفس القانون التي اعفت مؤقتا لمدة 7 سنوات البنايات او الملكيات المبنية حديثا من الرسم العقاري ". (محفوظ، 2009) فالمادتين السابقتين ليستا الا جزء يسير مما اجازه المشرع من تجنب الضريبة قصد تحقيق الاهداف سابقة الذكر، او كان يستفيد المكلف من الاعفاءات والتخفيضات بإعطاء نشاطه صفة اخرى مثل ان يلجا المكلف الى الاعمال الحرفية او التقليدية قصد الحصول على بطاقة حرفي بدل السجل التجاري من اجل الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لهذه الفئة وايضا تلك التخفيضات والاعفاءات الممنوحة في اطار ENSEJ . مما سبق راينا ان المكلف قد تجنب الضريبة المفروضة عليه باختلاف صيغتها وذلك ضمن اطار قانوني رسمه المشرع.

➤ تجنب ناتج عن اهمال المشرع الضريبي: يتحقق التهرب في هذه الحالة نتيجة وجود ثغرات في

القانون ووجود نقص يشوب النصوص التشريعية لتتيح للمكلف التملص من التزامه بدفع الضريبة التي على عائقه (مراد، الغش الضريبي، 2009)، كان يستعين المكلف باهل الخبرة لاكتشاف الثغرات ومن امثلة ذلك فرض ضريبة على التركات بينما يتم التساهل فيها بالنسبة للهبات فيقوم المعني بالأمر بتقسيم امواله على ورثته على شكل هبات رغم انه مازال على قيد الحياة حتى لا تخضع للضريبة لكن هذه التصرفات حتى وان اتسمت بالمشروعية وحقق المكلف من وراءها عائدات مالية تبقى تعبر عن ضعف في التحضر وغياب الضمير وكذلك الاحساس بالمسؤولية اتجاه تحمل النفقات العامة، فالضريبة ماهية الا تحصيل حاصل فهي بضاعة ردت الى اصحابها .

الغش الضريبي: هو مجموع السلوكات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب اداء الضريبة وهذا خارج اطار القانون، اي انه كل الممارسات الغير مشروعة هي انتهاك لروح القانون (محززي، 2008)، او هو تلك السلوكات الهادفة لمخالفة القانون والتي يستعملها المكلف من اجل التهرب من اداء الضريبة كليا او جزئيا ويعتمد هذا النوع على عنصر القصد لمخافة القانون، اما المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات لم يعرف الغش تفاديا لحشر نفسه في الزاوية لكنه اكتفى بذكر بعض الطرق الاحتيالية التي يعتمد عليها المكلف للتهرب من الضريبة على سبيل المثال ما جاء في :

- المادة 36 من ق.ا.ج - المادة 34 من ق.ط - المادة 118 من ق.ر.ر.ع.

- المادة 193 فقرة 02 من ق.ض.م.و.ر.م. - المادة 119 من ق.ت.

والتي اتفقت كلها على اعتبار الطرق التالية طرق تدليسية واحتيالية:

- محاولة اخفاء مبالغ او منتجات تطبق عليها الضريبة.
- تقديم وثائق مزورة او غير صحيحة تدعيما لطلبات ترمي للحصول على تخفيض او الاعفاء او استرجاع الضريبة او الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة لصالح بعض الفئات من المكلفين بالضريبة.
- الاغفال عن قصد تسجيل حسابات غير صحيحة في السجلات التجارية التي يفرض القانون مسكها والمنصوص عليها في المادتين 09 و10 ن.ت.ق.
- الاغفال او التقليل عن قصد في التصريح برقم الاعمال او التركات التي تنتقل عن طريق الوفاة او الوصية او الهبة .
- استعمال فواتير او الاشارة الى نتائج لا تتعلق بعمليات حقيقية او البيع او الشراء دون فواتير .
- استعمال الطوابع المنفصلة او المزورة او سبق استعمالها من اجل دفع الضرائب .
- ممارسة نشاط غير مصرح به.

ويمكن تقسيم الغش الضريبي حسب عدة معايير منها درجة التعقد، ووفقها يمكن التمييز بين:

🚩 **الغش البسيط:** يتمثل هذا النوع من الغش في كل محاولة متعمدة وبسوء نية من اجل مخادعة الادارة الجبائية لدفع اقل ضريبة، وهذا من خلال تقديم تصريحات ناقصة تتضمن بيانات خاطئة لتقدير الضريبة على اساسها ويقصد بالنية السيئة كون المكلف واع بعدم مشروعية العمل الذي يقوم به.

وقد ورد ذكر الغش البسيط ضمينا في قانون الضرائب المباشرة عندما يصرح مكلف الضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الاشارة الى الاسس او العناصر التي تعتمد لتحديد الوعاء الضريبة . (قدي، 2011)

🚩 **الغش المركب:** يمكن تعريفه بانه غش بسيط مقرون بممارسات تدليسية اي ان المكلف يستعمل اساليب ماهرة تمكنه من التخلص من الضريبة وكذلك مسح كل الاثار التي قد تؤدي الى كشف مغالطاته ولقد ورد ذكره في نص المادة 13 من ق.ض.م.و.ر.م. في قانون المالية لسنة 2012 ،

ويتميز هذا النوع من الغش كون يضم على غرار العنصر المادي والقصد يضم عنصر التدليس وذلك بلجوء المكلف الى مسح كل الادلة ترقبا لأي مراقبة محتملة (مصطفى، 2010/2011) كان يمسك محاسبة مزيفة او يقدم فواتير مزورة.....الخ.

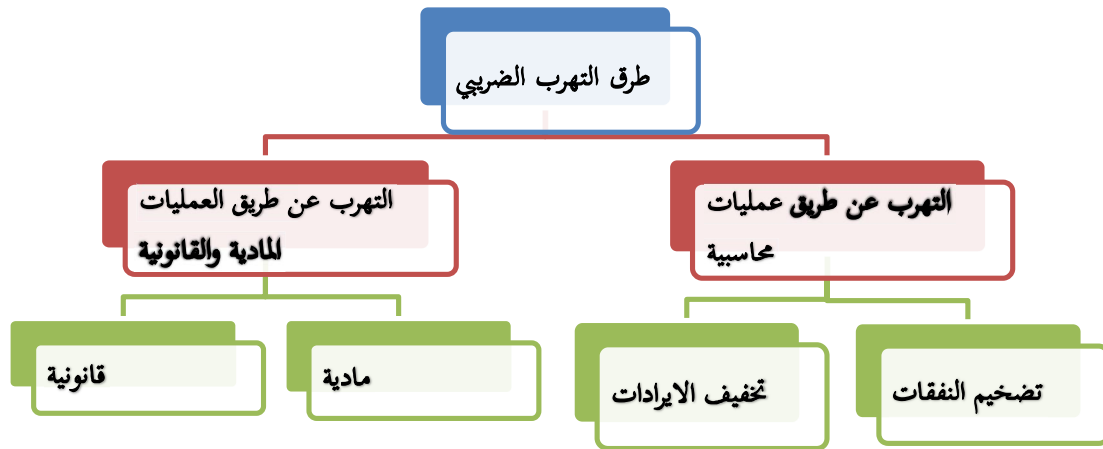
3. طرق التهرب الضريبي

1.3 انواع طرق التهرب الضريبي:

ليس بإمكاننا حصر جميع طرق التهرب الضريبي نظرا لان التهرب هنا مرتبط بمدى براعة وتفطن المكلفين في التخلص من عبء الضريبة سالكين بذلك عدة طرق، فمنهم من يعتمد على التلاعب عن طريق العمليات الحسابية، وكذا الوسائل المادية والقانونية ونوضح ذلك في

الشكل التالي:

الشكل رقم (02) توضيح طرق التهرب الضريبي



المصدر: من اعداد الطالبة

❖ **التهرب عن طريق عمليات محاسبية:** يقوم التشريع الضريبي الجزائري على اساس الاقرار وذلك

بتصريح المكلف بأرباحه للأنشطة التي يمارسها والتي تخضع للضريبة طبعاً، ويتجلى التهرب المحاسبي فيما تقوم به المصالح الجبائية من تحقيقات في المحاسبة التي قدمها المكلف والتأكد من مطابقة القيود في الدفاتر المحاسبية على المستندات الثبوتية (الفواتير، السندات طلب، فواتير البيع.... الخ) (بالمهدي، 2009/2008) فالممول الذكي يبحث عن وضع مطابقة للقيود المحاسبية مع ما قدمه من وثائق مضللة بحيث لا يظهر اي تفاوت بين القيود وما قدمه ويكون هدفه في ذلك اما تضخيم النفقات او تخفيض الايرادات ومنه يأخذ التهرب عن طريق العمليات المحاسبية صورتين:

اولا: التهرب عن طريق تضخيم النفقات

لقد سمح المشرع الجبائي للمكلف بخصم بعض الاعباء التي يتحملها في حدود نشاطه ووفقا لشروط محددة مسبقا، منها ان تكون هذه النفقات متعلقة بنشاط المؤسسة ومدعمة بوثائق تبريرية.

والتكاليف القابلة للخصم (م.ر.م) هي:

✓ ان تكون هذه الاعباء والنفقات لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة .

✓ ان تكون هذه الاعباء والنفقات متعلقة بالسير العادي للمؤسسة.

✓ ان تكون هذه الاعباء والنفقات مرفقة بمبررات ووثائق رسمية.

ثانيا: التهرب عن طريق تخفيف الايرادات

وتعتبر هذه الصورة الاكثر شيوعا، اذ يلجأ المكلف الى عدم التصريح بكل او جزء من الايرادات التي تدخل في حساب الارباح الخاضعة للضريبة، وهي طريقة تقتصر على من يملكون سجلات محاسبية سواء كان ذلك اجباري بموجب رقم اعمالهم الذي يفرض عليهم الدخول في نظام التصريح الحقيقي او اختياري، فالإيرادات التي لم تسجل عمدا في الدفاتر المحاسبية قد تكون ،

✓ ثمن صفقات بيع سلع او مبالغ ناتجة عن تخفيضات على رقم الاعمال تتم نقدا بين المورد والزبون مما لا يترك اي اثر لوجودها في السجل المحاسبي في حساب الايرادات .

✓ تخفيض الايرادات الناتجة عن المبيعات (رقم الاعمال) وذلك لعدم تقييدها حسابيا (البيع دون فاتورة) لمسح اثار العمليات المحققة. (الحמיד، 2008/2007)

❖ **التهرب عن طريق العمليات المادية والقانونية:** يعد هذا النوع من التهرب من الاساليب الاخطر فهو يجعل من مراقبته امرا صعبا كما سنبين فيما يلي:

اولا: التهرب عن طريق العمليات المادية

تكمن هذه الصورة في اخفاء المكلف للسلع والمواد بحيث يمتنع عن التصريح بكل او بعض مبيعاته او منتجاته ،ففي حالة الاخفاء الجزئي يكون المكلف معلوما لدى الادارة الجبائية ولكنه يخفي جزءا من ممتلكاته ،اما الاخفاء الكلي فان المكلف لا يكون معروف لدى المصالح الجبائية كان يقوم بإنشاء مشاريع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول اليها ويقوم ببيع منتجاته في السوق الموازية دون فواتير ضمن ما يطلق عليه بالاقتصاد الاسود بعيدا عن اعين الادارة الجبائية.

ثانيا: التهرب عن طريق العمليات القانونية

وتكون هذه الحالة بخلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية الحقيقية على اثر عملية وهمية تقوم على اساس المطابقة للكتابات والوثائق المحاسبية المقدمة من خلال اعداد فواتير مزيفة يستفيد من خلالها على حق خصم الرسم على القيمة المضافة، فيكون الممول قد تهرب بناء على تقديم محاسبة بفواتير وهمية وبوثائق شرعية قانونية بعيدا عن اي رقابة محتملة. (الرزاق، 2009).

2.3 اسباب التهرب الضريبي:

ان التطرق لأسباب ظاهرة التهرب الضريبي لا يعني بالضرورة احصاء كل الاسباب التي ساهمت في وجود الظاهرة ،فهني عديدة وتختلف من دولة الى اخرى باختلاف الاوضاع الداخلية والخارجية التي عاشتها او تعيشها كل دولة، فهي ظاهرة تزداد يوما بعد يوم بتزايد حجم النشاط الاقتصادي والكثافة السكانية وستتطرق الى اهم الاسباب التي ساهمت في توسع هذه الظاهرة:

الاسباب المتعلقة بالمنظومة الجبائية

✓ تعقد التشريعات الضريبية وعدم استقرارها. (القانون 90/36، 1992)

✓ نقص العدالة الضريبية.

اسباب خاصة بالإدارة الجبائية (مصطفى، 2011/2010)

✓ ضعف الامكانيات البشرية.

✓ ضعف الامكانيات المادية.

اسباب متعلقة بالمكلف (عثمان، 2003)

✓ ضعف الوعي الضريبي.

✓ الضغط الجبائي على المكلف.

3.3 اثار التهرب الضريبي :

ان للتهرب الضريبي اثار سلبية حيث انها تؤدي الى تخفيض الارادات العامة وبالتالي الاضرار بالخرينة العمومية ،ما يترتب عليه عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على اكمل وجه تحقيقا لمصلحة المجتمع وتنقسم الى :

الاثار المالية للتهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي الى الاضرار بالخرينة العامة للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءا هامل من الموارد المالية ،ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على اكمل وجه ،وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن اداء واجباتها الاساسية تجاه مواطنيها ،وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة اللجوء الى وسائل تصويبية اخرى كالإصدار النقدي واللجوء الى الاقتراض ،الا ان ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني. (بوزيدة، 2005)

الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي

تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما، لذلك يؤدي التهرب الضريبي الى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب فبالنسبة للاستثمار فان نقص ايرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام ،لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية ،ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة ،كما يعمل التهرب الضريبي على الاخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة افضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية ،حيث تكون لها امكانيات تمويلية هائلة تسمح بتحسين جهازها الانتاجي وتقوية مكانتها في السوق وهذا ما يؤدي الى الاخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الانتاجية . (الشرقاوي، 2001)

الاثار الاجتماعية للتهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي الى اضعاف روح التضامن بين افراد المجتمع ،كما يؤدي الى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة ،لذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها اي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي ،وتؤدي كثرة التهرب الى لجوء الدولة الى رفع معدلات الضرائب الموجودة او اضافة ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع. (محززي، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2008).

4. اليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي :

تتمثل في الوسائل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة ونظرا لما يترتب عليها من اثار وخيمة تحدد التوازن الاقتصادي والكيان الاجتماعي للدول وعليه تعتبر هذه الافة من ابرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسمها وتنفيذها لمختلف سياساتها من جهة واستنزاف المال العام من جهة اخرى ،مما يستدعي ضرورة مجابهة هذه الظاهرة بشتى السبل والوسائل المتاحة.

فقد تظهر لنا من زاويتين علمية وعملية، فالأهمية العلمية تبرز من خلال مواجهة التهرب الضريبي وذلك من اجل الاصلاح المالي الذي يعتبر نقطة انطلاق في عملية الاصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الانفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري، اما الاهمية العملية البحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة لهذا ارتأت السلطات الى تحديد ثلاث اصناف لتحديد اليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي (سديرة، 2018)

✓ الوسائل الوقائية.

✓ الوسائل الرقابية.

✓ الوسائل العقابية.

1-4 اليات وقائية:

على مستوى التشريع الضريبي

- العمل على تحسين التشريع الضريبي واستقراره.
- بساطة وعدالة النظام الضريبي.

على مستوى الادارة الجبائية

- الجانب البشري.
- الجانب المادي.

على مستوى المكلف بالضريبة

- توعية المكلف بالضريبة.
- ازالة التوتر بين الادارة والمكلف.

2-4 اليات رقابية:

الرقابة والتحقق الجبائي

- الرقابة الجبائية.
- التحقق الجبائي.

التنسيق بين الادارات

- التنسيق بين الادارة الجبائية وادارة الجمارك.
- التنسيق بين الادارة الجبائية وادارة البنوك.
- التنسيق بين الادارة الجبائية ومصالح التجارة.
- التنسيق بين الادارة الجبائية والجهات القضائية.

التعاون الدولي

3-4 اليات عقابية:

العقوبات الجنائية

- في مجال قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- في مجال الضرائب الغير مباشرة.
- في مجال قانون الرسم على رقم الاعمال.
- في مجال قانون الطابع.
- في مجال قانون التسجيل.
- في مجال قانون الاجراءات الجبائية.

العقوبات المهنية

- الغلق المؤقت لمقر نشاط المكلف.
- تسجيل المكلفين المتهربين في بطاقة معلوماتية.

العقوبات الجزائية

- العقوبات الاصلية.
- العقوبات التكميلية.

5. الدراسة التطبيقية:

لقد قمنا بتطبيق دراستنا على المديرية العامة للضرائب لولاية المدية واطهرت الدراسة النتائج التالية :

جدول رقم (01): المبالغ المتهرب منها "من خلال البرمجة الرقابية" الوحدة: بالدينار

السنوات	2018	2019	2020	2021
الرقابة المصوبة VP	08 23.311.064	08 282.818.002	11 34.725.845	07 20.530.869
الرقابة المحاسبية VC	35 326.971.443	61 321.100.423	36 237.860.066	83 33.141.116
التحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE	05 16.517.150	04 15.290.559	01 42.900	10 841.842
المجموع	366.799.657	619.208.984	272.628.811	54.513.827

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المديرية

6. خاتمة:

لقد تطرقنا من خلال بحثنا هذا الى اهم المفاهيم الخاصة بالتهرب الضريبي وانواعه وكذلك الى اهم طرق التهرب الضريبي وقد سلطنا الضوء الى اهم اليات التهرب الضريبي التي تمثل صلب الموضوع.

النتائج:

- التهرب الضريبي هو ظاهرة عالمية اكثر منها وطنية ،مما يستوجب التعاون الداخلي والخارجي للقضاء عليه.
- كثرة الثغرات وتعدددها في النظام الجبائي ادت بالمكلفين الى عدم ثقتهم به ،وعدم قدرة اعوان الادارة الضريبية على مواكبة هذه الثغرات مما ادى الى ظهور التهرب الضريبي وارتفاعه.
- نقص الامكانيات المادية والبشرية على مستوى مقرات الادارة ،وعدم تجهيزها بالوازم الاساسية فكل هذا لا يشجع الموظف على العمل براحة وطمأنينة.
- ضعف مستوى ادارة الضرائب ونقص الكفاءة ناتج عن نقص التكوين والتربصات.
- تفشي ظاهرة الرشوة الناتجة عن غياب الرقابة والعقوبات الصارمة ضد اعوان ادارة الضرائب.
- ان الرقابة الجبائية تتميز بنقص الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي .

التوصيات:

- القضاء على جميع النشاطات التي تغذي ظاهرة التهرب الضريبي ،منها الاقتصاد الموازي ،والمنافسة غير مشروعة.
- توسيع مجال تطبيق الاقتطاع من المنبع ،فبالرغم من اهميته في محاربة التهرب الضريبي الا ان اقتصره على بعض المداخل يطرح اشكال حول مدى عدالته.
- اعداد برنامج وطني لمكافحة الرشوة داخل الادارة الضريبية بصفة خاصة ومختلف الادارات العمومية الاخرى.
- صياغة قوانين واضحة خالية من التعقيد والغموض يفهمها جميع المكلفين بالضريبة باختلاف مستوياتهم العملية.

6. قائمة المراجع:

- القانون 90/36. (1992). قانون المالية. الجزائر.
- المادة 2/169 من ق.ض.م.ر.م. (بلا تاريخ).
- امين سلانيواسامة بالهادي. (2009/2008). اساليب وطرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي. المدية: مذكرة ليسانس.
- برحماني محفوظ. (2009). الضريبة العقارية في القانون الجزائري. الجزائر.
- بن صغير عبد المؤمن. (2013). واقع اشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر. الجزائر: مجلة الندوة للدراسات القانونية .
- حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش. (1995). المالية العامة الموازنة للضرائب والرسوم. دار الخلود.
- ة المنظمة في ظل التنمية المستدامة، صفحة 4.

- حميد بوزيدة. (2005). جباية المؤسسات . الجزائر: ديوان المطبوعات .
- سالم محمد الشوايكة. (2003). التهرب الضريبي. المملكة الاردنية: مجلس النشر العلمي.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). الاقتصاد العام. بيروت: دار الجامعة.
- طاهر محسن الغالي. (2009). المنظور الاستراتيجي لبطاقة الاداء الموازن. دار وائل للنشر.
- عباس عبد الرزاق. (2009). التحقق المحاسبي والنزاع الضريبي. دار الهدى.
- عبد الحكيم الشرفاوي. (2001). التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عبد المجيد قدي. (2011). قانون الضرائب المباشرة . عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
- عوادي مصطفى. (2011/2010). الغش والتهرب الضريبي . الوادي: مكتبة بن موسى للنشر والتوزيع.
- فاطمة رشدي سويلم عوض. (بلا تاريخ). مرجع سبق ذكره.
- محفوظ احمد جودة. (بلا تاريخ). منظمات الاعمال. الاردن: دار وائل للنشر.
- محمد اجمد محمد ابو قمر. (2009). تقويم اداء بنك فلسطين المحدودة باستخدام بطاقة الاداء المتوازن. فلسطين.
- محمد عباس محززي. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد عباس محززي. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- محمد محمود يوسف. (2005). البعد الاستراتيجي لتقييم الاداء المتوازن. مصر: داينمك للطباعة.
- محمد نصار، محفوظ المشاعلة. (2003). الضرائب وحاسبتها بين النظرية والتطبيق. المكتبة الوطنية.
- مهداوي عبد القادر. (2015). الليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي. الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون.
- ناصر مراد. (2005). التهرب والغش الضريبي. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.